الدروس المستفادة من نتائج مهمات رقابة أداء

حول الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد

تنفيذاً للخطة الاستثنائية لّلجنة الرقابة على اهداف التنمية المستدامة المشروع رقم (11/ النشاط الخامس) الخاص بالاستفادة من المخرجات التي تضمنتها الورش التدريبية التي نظمتها مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) بالتعاون مع المنظمة العربية حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد وبعد الاطلاع على تقارير المهمات المنجزة من قبل بعض الاجهزة المشاركة في البرنامج والتي تم ارسالها من قبل المنظمة واستنباط اهم الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ تلك المهمات وتضمنت التقارير الاتية:

ت	موضوع التقرير	الجهاز القائم بالتنفيذ
1	تقرير رقابة الاداء على الاطار المؤسسي لمكافحة الفساد على المستوى الوطني / وزارة التربية المديرية العامة للتخطيط التربوي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي جمهورية العراق
2	الاطار المؤسسي لمكافحة الفساد	محكمة المحاسبات الجمهورية التونسية
3	تقييم كفاءة وفاعلية مركز التدريب البترولي التابع لمؤسسة البترول الكويتية	ديوان المحاسبة دول الكويت
4	مدى كفاءة وفعالية الإطار المؤسسي الوطني والقطاعي لمكافحة الفساد في المنح الدراسية	ديوان الرقابة المالية والإدارية / دولة فلسطين
5	نتائج رقابة الاداء على الاطار المؤسسي لمكافحة الفساد في القطاع الصحي مستشفى التوليد وامراض النساء الجامعي	الجهاز المركزي للرقابة المالية / الجمهورية العربية السورية

الدروس الرئيسية المستفادة

من تنفيذ مهمات رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد

يُشكل الفساد عائقًا كبيرًا أمام التنمية كما يحول الموارد بعيدًا عن جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، ويعيق النمو الاقتصادي ، ويبدد كثير من الأموال التي تحتاجها الدولة لضمان التعليم الجيد والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة ، ان انتشار ظواهر الفساد بأشكاله المتنوعة (الفساد الصغير ، الفساد الكبير ، الفساد المستشري) وتناميه واتساع دائرته ليشمل جهات مختلفة ومتنفذة في مفاصل الدولة والقطاعات الحكومية وظهور تأثيراته السلبية المتمثلة في تراجع مستوى الاداء العام واستنزاف موارد الدولة وضعف مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ، وتوضح بيانات الأمم المتحدة أن تكلفة الفساد والرشوة والسرقة والتهرب الضريبي تصل إلى (1,26) تريليون دولار أمريكي في البلدان النامية سنويًا وبذلك يُشكل الفساد عائقًا كبيرًا أمام التنمية كما يحول الموارد بعيدًا عن جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، وانطلاقاً من دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومسؤوليتها في الحفاظ على المال العام والتصرف فيه واستخدامه بالطرق المثلى والتأكد من مدى فاعلية الأنظمة والإجراءات المعمول بها لمكافحة الفساد والكشف عن المخاطر ووضع ضوابط داخلية قوية وفعالة ، نظمت مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) بالتعاون مع المنظمة العربية برنامجها التدريبي حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد ، ويتمثل الهدف الرئيسي من البرنامج في تعزيز فعالية الأجهزة العليا للرقابة بشكلٍ أكبر فيما يتعلق بمكافحة الفساد على المستوى المؤسسي في القطاعات الخاضعة للرقابة على ان يتم تنفيذ المهام وفقًا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وتمشيًا مع اتفاقية الأمم المتحدة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال منع إهدار الموارد بسبب الفساد مع العرض أن أهداف التنمية المستدامة تعّرف رسميًا باسم (تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) ، هو قرار طموح ذو أهمية اعتمدته الأمم المتحدة في الدورة السبعين للجمعية العامة ، والذي تم التأكيد فيه على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة المتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تنفيذ (17)

هدفًا من أهداف التنمية المستدامة المفصلة في (169) غاية ، ويتناسب الهدف – 16 ("تعزيز الجمعيات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير سبل وصول العدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات")، وبشكلٍ خاص "الهدف" 16– 5 ("الحد من الفساد المالي والرشوة في جميع صورهما") من أهداف التنمية المستدامة مع سياق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. ومن هنا ندرك اهمية وجود نظام وإطار عمل قوي لمكافحة الفساد بمقدوره منع الفساد على مستوى كافة الأهداف ذات الصلة بقطاعات الحكم المختلفة.

وبغية الاستفادة من المخرجات التي تمخضت عن مشاركة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد وبيان أهمية تجارب الأجهزة المشاركة المطبقة في قطاعات متنوعة وحيوية ومنها (قطاع الصحة ، قطاع التربية والتعليم) ، ندرج ادناه الدروس الرئيسية المستفادة والتي تم استنباطها من خلال اطلاعنا على تقارير الأجهزة المشاركة والمشار اليها في الجدول :

1. اهمية التحقق من مدى فعالية الآليات الوطنية والقطاعية في مكافحة الفساد بغية تسهيل عملية تقديم الخدمات العامة وفقا لما هو مخطط له وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
2. وجود حاجة فعلية الى تعديل بعض التشريعات بما يتناسب مع اجراءات مكافحة الفساد اذ ان اغلب التشريعات والسياسات المعمول بها لا تلبي المتطلبات اللازمة لسد الثغرات المحتملة للفساد.
3. السعي لتحقيق الخطط الاستراتيجية الخاصة بالأجهزة الرقابية والتي تحمل عنوان إحداث فارق في حياة المواطنين والعمل على تحسين الأداء العام من خلال تسليط الضوء على الفجوات الموجودة في الأنظمة المعمول بها ومحاولة تجنبها لغرض الوصول إلى أنظمة متكاملة تساهم بالوصول إلى اجراءات تضبط العمل وتحد من إمكانية حدوث أي ظاهرة تتعلق بالفساد.
4. ضعف اجراءات المساءلة والشفافية في الكشف عن اوجه الفساد والمفسدين ومحاربتهم والقصاص منهم وبناء مؤسسات تقوم على اسس وقوانين وأنظمة تضمن المساواة والعدالة ولا تتهاون في محاسبة المفسدين.

5. عدم خضوع الاجراءات والتدابير الوقائية التي تحكم الاطر المؤسساتية الحكومية لتقييم دوري وشامل للتأكد من كفايتها في منع الفساد والتحقق من مدى فعالية الاجراءات الوقائية المتبعة في مكافحة الفساد من خلال إجراء فحص لمتانة وقوة الآليات المعتمدة في القطاعات المشمولة بالرقابة والكشف عن الثغرات الموجودة فيها.
6. اهمية اعداد الخطط الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وموائمتها مع الخطط التنفيذية والأهداف القطاعية وتضمينها القيمة المستهدفة للمؤشرات المضمّنة بها سواء مرحليا أو في نهاية الفترة وتقديمها في الوقت المناسب وبدون تأخير والذي يلقي بتبعاته على عملية التنفيذ وإجراءات المتابعة فيما بعد .
7. عدم كفاية الأنظمة وأدلة العمل المعمول بها وأنظمة ارشفة البيانات والتوثيق ومحدودية العمل على تطوير أدوات مبتكرة أو قواعد بيانات وتقليل التدخلات اليدوية ، اذ تفتقر اغلب المؤسسات الحكومية الى الانظمة الالكترونية المحوسبة والحديثة التي تضمن اجراء المعالجة المناسبة للمدخلات للحصول على مخرجات صحيحة للحد من مخاطر التلاعب بالنتائج وتقليل الفجوات المحتملة.
8. النظر الى المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مصدرًا لتوليد الأفكار وذلك بإجرائهم للاستطلاعات ودراسات الحالة لجمع المعلومات عن اوضاع مجتمعية وسوء تقديم للخدمات العامة قد تكشف حالات فساد ، ويُمكن تشجيع المجتمع المدني للضغط على الهيئة التشريعية للقيام بمهامها ، وهنا تبرز اهمية مشاركتهم مع الاجهزة الرقابية في الحد من حالات الفساد من خلال الرقابة والمتابعة التي تمارسها على الجهات والمؤسسات الحكومية ومطالبتها بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الاجهزة العليا للرقابة .
9. اهمية الكشف عن المخاطر المحتملة التي تقود الى وقوع الفساد ووضع ضوابط داخلية قوية وفعالة تساعد في تحديد أوجه قصور النظام ، مع ضرورة تطوير المنهجيات الموضوعة والتي تمكن المؤسسات الحكومية من تحديد أولويات إجراءات الرقابة على الأنشطة التي تتسم بالمخاطر العالية .
10. ضرورة تعزيز المسار التشاركي للجهات المكلفة بمكافحة الفساد سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبروز الحاجة الى اناطة تنسيق جهود مختلف المتدخلين في

هذا المجال بهياكل او مستويات حكومية محددة بما يؤمن حظ أوفر لنجاحها . اضافة الى توفير قاعدة معطيات شاملة تمكّن من تبادل المعلومات بين تلك التشكيلات .

11. قصور الاجراءات المتبعة في معالجة وتتبع الشكاوى المقدمة من المواطنين المستفيدين من الخدمات المقدمة من مؤسسات الدولة مما يضعف ثقة المواطنين والمجتمع بنزاهة الاجراءات المتبعة للقضاء على الفساد الاداري .
12. ان توفير دليل إرشادي يتعلق برقابة الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد قد ساهم وبشكل فاعل في تيسير عمل الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ مهام رقابة أداء على الإطار المؤسّسي لمكافحة الفساد وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرّقابة المالية والمحاسبة .

.

لجنة الرقابة على اهداف التنمية المستدامة

2021/3/24